محمد خرشيش الكاتب العام للفدرالية الإسبانية للهيئات الدينية الإسلامية لـ «التجديد»:

حوالي 90 بالمائة من المساجد باسبانيا يشرف عليها ويمولها مغاربة

ركز محمد خرشيش الكاتب العام للفدرالية الإسبانية للهيئات الدينية الإسلامية في تقييمه لواقع الجالية المغربية، في سياق تدبير الشأن الإسلامي باسبانيا، على اتفاقية التعاون التي كانت قد أبرمتها الدولة الاسبانية مع الأقليات الدينية منذ سنة 1992، واعتبر عضو اللجنة الإسلامية في حوار خص به "التجديد"، الاتفاقية فريدة من نوعها في كل أوروبا، إذ من خلالها سيتمتع المسلمون بحقوق تنظم شؤونهم الدينية، قبل أن يقف عند عقبات قال أنها "حالت دون تنفيذ بنودها على أرض الواقع".

وأكد خرشيش الذي التقته "التجديد" على هامش ندوة فكرية في موضوع "الإسلام في فضاء الهجرة"، نظمت في إطار فعاليات الدورة 18 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، أكد)على الدفع بتنفيذ بعض بنود الاتفاقية مؤخرا، ومنها بشكل خاص تدريس الدين الإسلامي في المدارس الحكومية الاسبانية، ومسألة الإشراف الديني داخل السجون...، وفي أعقاب ذلك تحدث الدكتور خرشيش عن التفاعل الإيجابي للجالية المغربية باسبانيا مع شؤونهم الدينية، مشيرا إلى أن هناك حوالي 80 إلى 90 بالمائة من المساجد باسبانيا يشرف عليها مغاربة و يمولونها تمويلا ذاتيا. وقال "بين المغرب واسبانيا اتفاقيات على مستوى عال، إلا أن ملف الشأن الديني "مهملا"، ولا تعطى له الأهمية المطلوبة، ونحن نطالب بأن يكون لهذا الملف حقّه بحجم الملفات الأخرى"...

○ يشكل المغاربة حوالي 80 بالمائة من مجموع مسلمي إسبانيا، كيف تقيمون واقع حال الجالية المغربية، في سياق تدبير الشأن الإسلامي بهذا البلد الأوروبي الذي يدفع إلى التعامل مع مختلف القضايا التي تهم الجاليات المسلمة في إسبانيا؟

دفنوا في مقابر البلديات إلى المقابر التابعة للمؤسسات الإسلامية التابعة للجنة الإسلامية أو نقلهم إلى بلادهم الأصلية.

– تمتّع القائمين على العمل الإسلامي والأئمة والدعاة في المؤسسات الإسلامية بالضمان الاجتماعي حيث تقوم هذه الأخيرة بتحمّل كافة الواجبات المبيّنة لأصحاب العمل ضمن النظام العام للضمان الاجتماعي.

○ لا زالت مسألة التمثيلية الرسمية للمسلمين في اسبانيا تطرح بشكل حاد، كيف يتم تدبير الوضع الراهن للجالية المسلمة المقيمة في إسبانيا خصوصا مع الإعلان عن إعادة تنظيم وهيكلة اللجنة الإسلامية في إسبانيا (الهيئة التمثيلية الرسمية للمسلمين لدى الحكومة الاسبانية) ؟

إسبانيا؟

● الحديث عن أوضاع الجالية المغربية باسبانيا هو حديث ذو شجون، ولكنني سأركز الحديث على هذه الأوضاع ما بعد توقيع اتفاقية التعاون التي كانت قد أبرمتها الدولة الاسبانية مع الأقليات الدينية في إسبانيا بمبادرة مشتركة بتاريخ 28 أبريل 1992م. وقد نصت هذه الاتفاقية على الاعتراف بالدين الإسلامي كدين رسمي إلى جانب بقية الأديان الأخرى، لكي يتمتع المنتسبون إلى هذه الديانات بحقوقهم وبحرياتهم الدينية في إسبانيا.

في الحقيقة تعتبر هذه الاتفاقية فريدة من نوعها في كل أوروبا، إذ من خلالها سيتمتع المسلمون بحقوق تنظم شؤونهم الدينية في إسبانيا بجانب الأقليات الدينية الأخرى. لكن هذه الاتفاقية اعترضتها عقبات وعراقيل حالت دون تنفيذ بنودها على أرض الواقع.

والمشكلة انطلقت حينما وقع المسلمون الاتفاقية بممثلين اثنين، علما أن بقية الأديان الأخرى (البروتستانت واليهود) كانا لهما ممثلا واحدا. وهذا ما جعلني أحكم بفشلها منذ البداية، لأنه لا يعقل أن يكون للمسلمين ممثلين ولبقية الأقليات ممثلا واحدا. وبطبيعة الحال هذا الميلاد برأسين كان إشارة غير صائبة لتنفيذ الاتفاقية على أرض الواقع. ولقد تسبب هذا الوضع في خلافات داخلية بين الفدرالية الاسبانية للهيئات الدينية الإسلامية باسبانيا (فيري) وهي الهيئة الأم، والفدرالية التي خرجت من رحمها وتأسست تحت اسم "اتحاد الجمعيات الإسلامية باسبانيا" (أوسيدي).

○ باعتقادكم ما الخلفية التي حكمت هذا الوضع المرتبط بتوقيع اتفاق التعاون الموقع بين الدولة الاسبانية واللجنة الإسلامية لإسبانيا ؟

● صدر قانون حرية الأديان سنة 1967م، يخول بموجبه تسجيل الجمعيات الدينية في سجل الهيئات الدينية بوارة العدل الإسبانية، وقد مثل الدستور الإسباني لعام 1978م لدى صياغته لدولة ديمقراطية تعددية، تحولا عميقا في موقف الدولة التقليدي اتجاه الحدث الديني حيث أرسى مبادىء المساواة والحريات الدينية كحقوق أساسية، وهذه الحقوق التي كانت تعتبر أصلا كحقوق فردية للمواطنين أصبحت تأخذ أبعادها لتشمل الأديان أو المذاهب التي ينظم المواطنون إليها لممارسة الحقوق الدينية من خلال العمل الجماعي.

كما أن قانون الحريات الدينية ينصّ على إمكانية قيام الدولة بتحديد التعاون بين هذه الأقليات الدينية بواسطة اتفاقيات تعاون مع هذه الأخيرة عند تسجيلها في سجل الهيئات الدينية، إضافة إلى تميزها بعمق جذورها في المجتمع الإسباني وبعدد المعتنقين لها وانتشار عقيدتها، وهذا الوضع ينطبق على حالة الدين الإسلامي بصفته الديانة الثانية أكثر انتشارا بعد الكاثوليكية، والذي يتمتع بعراقة أصيلة وتاريخية في إسبانيا وبأهيمة بارزة في تكوين هويتها. وبعد المفاوضات تم التوصل إلى توقيع اتفاقية تعاون بين الدولة واللجنة الإسلامية في سنة 1992م وصادق مجلس النواب عليها، وبذلك أصبح الإسلام دينا رسميا معترف به من طرف الدولة الإسبانية.

○ ما هي أهم الحقوق التي أرستها هذه الاتفاقية ؟

● بعد توقيع اتفاقية التعاون بين الدولة واللجنة الإسلامية في إسبانيا بصفتها الناطق الرسمي للمسلمين أمام الحكومة الإسبانية، أصبح المسلمون يتمتعون نظريا بالحرية الدينية وعمليا بقدر زهيد منها، وهذا راجع إلى الخلاف القائم بين الفدراليتين منذ سنة 1992م (تاريخ توقيع الاتفاقية) والتي تنص في هذا المجال على ما يلي :

– تمتع أماكن العبادة (الجماعات الدينية والمساجد والمصليات) المنتمية إلى اللجنة الإسلامية إلى إسبانيا بالحصانة وفقا للنصوص المحددة في القانون.

– تمتع المقابر الإسلامية بالمكاسب القانونية بحيث يحق للجنة الإسلامية الحصول على قطع من الأراضي في مقابر البلديات لإقامة مقابر إسلامية، وكذلك بحقها بإقامة مقابر إسلامية خاصة مع تطبيق الشعائر الإسلامية وفق شريعتنا الإسلامية بالنسبة لتجهيز الموتى (الغسل والتكفين والصلاة على الميت) والدفن والجنائز والاعتراف أيضا بحق نقل جثث موتى المسلمين الذين

– لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يجبر الأئمة والمسؤولون الإسلاميون على التصريح حول أحداث اطلعوا عليها خلال ممارستهم لمهامهم الدعوية أو تقديمهم للخدمات الدينية وذلك وفقا للنصوص المحددة قانونا بالنسبة لسر المهنة.

– تمنح الدولة صفات مدنية للزواج المنعقد وفقاً للشريعة الإسلامية والاعتراف الكامل بتلك الصفات المدنية مع وجوب تسجيل الزواج في السجل المدني.

– التمتّع بالإشراف والخدمات الدينية والاجتماعية للسجناء المسلمين في السجون ولمرضاهم في المستشفيات.

– تمتّع العسكريّين الإسبان المسلمين بالرعاية الدينية الإسلامية خلال خدماتهم في القوات المسلحة (البريّة والجوّية والبحرية) مع الاشتراك في الأنشطة والأعياد الدينية وإقامة الفرائض الدينية.

– ضمان التعليم الديني واللغة العربية لأبناء المسلمين في المدارس الحكومية من قبل مدرسين معيّنين من الجمعيات والمراكز والجماعات الإسلامية التابعة للجنة الإسلامية في إسبانيا بتمويل من الدولة.

– إعفاء الهيئات الدينية التابعة للجنة الإسلامية في إسبانيا من دفع الضرائب على : الأملاك التابعة للمساجد ودور العبادة والمرافق التابعة لها ومساكن الأئمة والمسئولين الإسلاميين/ المراكز الإسلامية أو بهدف الرعاية المخصصة لتكوين وتدريب الأئمة والمسئولين الإسلاميين/ الشركات التي تخصص الأملاك والحقوق المكتسبة للأنشطة الدينية الإسلامية أو بهدف الرعاية/ نقل الملكية والمحاضر القانونية الموثقة وذلك في حال تخصيص الممتلكات المعينة أو الحقوق المكتسبة لنشاطات دينية أو كخدمات ورعاية/ السماح بالصور الشمسية للمحجبات في الوثائق الرسمية والإدارية (جواز السفر، الهوية وبطاقة الإقامة)

– السماح والاعتراف بالذبح الإسلامي وفق الشريعة الإسلامية/ السماح بإنهاء العمل قبل ثلاث ساعات من موعده لأداء الصلاة وكذلك إنهاء العمل قبل ساعة واحدة من الغروب في شهر رمضان، على أن تسترجع تلك الساعات التي لم يتم العمل خلالها ودون أي تعويض عنها/ التمتع بالأعياد والاحتفالات ذات الصفة الدينية وهي مدفوعة الراتب ولا يجب العمل في أيّام أخرى للتعويض عنها وهي : (الأول من محرم– 12 ربيع الأول (المولد النبوي)– 27 رجب (ذكرى الإسراء والمعراج)– الأول من شوال (عيد الفطر)– العاشر من ذي الحجة (عيد الأضحى)).

– إعفاء الطلبة المسلمين الذين يدرسون في مراكز الدراسة العامة والخاصة المنضوية تحت اتفاقية تمويل من الدولة من حضور الدروس ومن تقديم الامتحانات في أيّام الجمع والأعياد والاحتفالات الدينية.

هناك في الحقيقة امتيازات وحقوق للمسلمين باسبانية أرستها هذه الاتفاقية، ولكن نحن لم نحسن استغلالها، وطغت الخلافات الداخلية كما سبق وأشرت، مما عرقل تنفيذ كثير من بنود هذه الاتفاقية على أرض الواقع.

○ وماذا عن البنود التي تم تنفيذها لحد الآن ؟

● شهدت الفترة الأخيرة مستجدات كبيرة، خصوصا بعدما بدأنا ندفع بتنفيذ بعض بنود الاتفاقية على أرض الواقع. ومنها بشكل خاص تدريس الدين الإسلامي في المدارس الحكومية الاسبانية، حيث تمّ اعتماد ما يقارب 45 مدرسا يقومون بتدريس الدين الاسلامي بها وعلى نفقة الدولة الاسبانية. طبعا العدد غير كاف مقابل الأعداد الكبيرة لأبناء الجالية المغربية والإسلامية في إسبانيا.

كما دخلت حيز التنفيذ سنة 2009 م مسألة الإشراف الديني داخل السجون، والحمد لله تم تعيين 11 إماما لهذه المهمة في أفق رفع هذا العدد مستقبلا، لتغطية كافة السجون الموجودة داخل التراب الاسباني (78 سجنا)، بالإضافة إلى السجن العسكري حيث يتواجد عسكريون مسلمون بالجيش الاسباني سواء داخل الثكنات العسكرية أو داخل السجون. هذا إلى جانب التوجيه الديني في المستشفيات والاعتراف الرسمي بالزواج الإسلامي والعطل الإسلامية وغيرها.

● حاليا لدينا مشروع لتوحيد التمثيلية الرسمية للمسلمين في إسبانيا من خلال اللجنة الإسلامية في إسبانيا التي تأسست سنة 1992م، حيث تتكون من 3 أعضاء من كل فدرالية، (أي 3 أعضاء من الفدرالية الأسبانية للهيئات الدينية الإسلامية باسبانيا، و3 أعضاء من اتحاد الجمعيات الإسلامية باسبانيا)، وهؤلاء يشكلون التمثيلية الرسمية للمسلمين أمام الدولة بكاتبين عامين، واليوم ولله الحمد تغلبنا على هذه العقبة وأصبح لدينا ممثلا واحدا بدل ممثلين عن اللجنة الإسلامية في إسبانيا. وهذه المحاولة أيضا لم ترض الحكومة الاسبانية التي أرادت أن يظل الوضع كما كان عليه سابقا، أو بالأحرى تمزيق الممزق كما يقال، وسعيا منها إلى تحقيق ذلك حاولت إحداث فيدراليات أخرى على الساحة من أجل فسح المجال لانضمامها إلى اللجنة الإسلامية في إسبانيا. فنحن عانينا الكثير من ازدواجية التمثيلية بفدراليتين، فكيف سيكون الأمر إذا كان هناك أكثر من فدرالية؟ علما أنه يوجد الآن أكثر من 30 فدرالية على الصعيدين الوطني والجهوي.

إزاء هذا الوضع قدمنا مشروعا عمليا من أجل تنظيم الشأن الديني أو التمثيلية الرسمية أمام الدولة، من خلال إجراء انتخابات للمسلمين في كل المقاطعات الاسبانية والمحافظات (توجد 17 محافظة بالإضافة إلى سبتة و مليلية)، حيث يتمّ انتخاب في كل محافظة ممثلا للجمعيات الإسلامية، وبعد ذلك سيتم انتخاب 19 ممثلا، وهؤلاء هم من ينتخبون رئيس اللجنة الإسلامية.

طبعا هذا الاقتراح لم يرض السلطات الاسبانية، التي حاولت استباق الحدث بتقديم مشروع جديد في مواجهة مشروعنا، وإجبارنا على اعتماده، ويتعلق الأمر بمشروع تعديل القانون الأساسي للجنة الإسلامية في إسبانيا. لكننا رفضنا هذا المشروع واعتبرناه تدخلا صارخا في استقلالية الشأن الديني، لأن هذا يتنافى مع المساواة مع بقية الأقليات الدينية التي لا تتدخل الدولة في شؤونها الداخلية، فالبروتستانت واليهود وحتى الكنيسة لهم استقلالية تامة ولهم كافة الصلاحيات لاعتماد ما يرونه مناسبا لهم بدون أي تدخل.

ويتأسس رفضنا لهذا الموضوع، انطلاقا من كون الحكومة الاسبانية أرادت أن تحدث مجلسا آخرا موازيا للجنة الإسلامية في إسبانيا، يكون له حق تمثيل المسلمين لدى الحكومة، وهذا طبعا مخالف للقوانين الاسبانية.

وقد قمنا بإعداد مذكرة قانونية على مسودة القانون الجديد للحكومة الاسبانية، ووضحنا فيها عدم توفرها على الشروط القانونية لإحداث مجلس آخر، وبأن المجلس الوحيد الذي له حق تمثيلية المسلمين هو اللجنة الإسلامية في اسبانيا. وحين عدم تمكن وزارة العدل الإسبانية من اعتماد المشروع الجديد، استبدلوه بظهير وزاري ينص على أن وزارة العدل الوصية على ملف الشأن الديني في اسبانيا، لها الحق في استقبال طلبات الفيدراليات، ثم توجيهها إلى اللجنة الإسلامية، التي يكون عليها في أجل 10 أيام، الرّد على انضمامها إما بالسلب أو بالإيجاب مع توضيح الأسباب في حالة النفي. وقد قدّمنا طعنا إداريا قانونيا ضدّ الظهير الوزاري والموضوع الآن بيد القضاء. ذلك أن القانون الأساسي للجنة الإسلامية ينص على تقديم طلبات الانضمام إلى اللجنة الإسلامية وليس إلى الوزارة التي لها فقط حق تسجيل الجمعيات التي تطالب بانضمامها إلى اللجنة الإسلامية.

ورب ضارة نافعة كما يقال، لقد كنا نسعى منذ فترة طويلة لإيجاد وحدة داخل اللجنة الإسلامية، وقمنا بتعديل القانون الأساسي وفق ما نراه، وتمكنا ولله الحمد من اعتماد رئاسة واحدة للجنة، ورفعناها للوزارة، والآن ننتظر التسجيل الرسمي للجنة الإدارية الجديدة بممثل واحد للمسلمين وهو السوري الإسباني السيد رياح مطري رئيسا، والمغربي الإسباني السيد محمد حامد علي نائبا له.

○ هل هناك تنسيق بينكم وبين وزارة الأوقاف المغربية فيما يخص تعيين وتكوين الأئمة ؟

● نحن في الحقيقة نرحب بأي تنسيق وأي تعاون سواء من الداخل أو من الخارج، وطبعا هناك تنسيق من أجل تكوين الأئمة والمرشدين الدينيين وقمنا في هذا الشأن بعدة دورات تكوينية في مدريد وفي محافظات أخرى، كما قمنا بالتنسيق مع المجلس العلمي الأوروبي للعلماء المغاربة ببروكسيل. والتعاون مستمر وقائم، ونتمنى أن يستمر هذا التعاون بما فيه مصلحة المشرفين الدينيين لأنهم يلعبون دورا كبيرا في التأطير الديني للجالية المغربية الإسلامية باسبانيا.

أما فيما يتعلق بتعيين الأئمة فالمتعارف عليه أن التعاقد يتمّ بين الجمعية والأئمة بتزكية بعض أعضاءها، وفي بعض الأحيان تتصل ببعض الأئمة بالمغرب مباشرة ويتم التفاوض معهم من أجل التعاقد معهم. وهناك أنشطة يقوم بتغطيتها بعض الأطر المغربية بشكل تطوعي، أو مقابل مبالغ رمزية.

○ كيف يتم التعامل مع عائق اللغة الذي يطرح نفسه بالنسبة للعديد من المغاربة من الجيل الثاني و الثالث؟

● لا نعتبر اللغة عائقا، فمعظم المساجد في اسبانيا يكون بها ترجمة خطبة الجمعة إما ترجمة فورية أو إعداد ملخص مترجم بالاسبانية لغير الناطقين بالعربية مع وجود مكتبة إسلامية إسبانية للتعريف بالإسلام ومبادئه. ولكن رغم ذلك فإننا نسعى في المستقبل إلى إيجاد أئمة من أصول إسبانية خصوصا عندما نتكلم عن الجيل الثاني والثالث، ونحن نحبذ أن تعطى اهتمامات لتكوين دعاة وأئمة من داخل إسبانيا ومن أصول اسبانية، وهذه إحدى المشاريع المستقبلية للمجلس العلمي للجالية المغربية بأوروبا، وذلك من خلال فتح مراكز لتكوين الأئمة و المرشدين الدينيين في أوروبا إن شاء الله تعالى.

○ ما تقييمكم لدرجة الإقبال على المساجد ؟

● في الحقيقة هناك فضل كبير يرجع للجالية المغربية في أوروبا، فالمغاربة أينما وجدوا، أول ما يفكرون فيه هو فتح مسجد في منطقتهم. ويقومون بجهود جبارة لفتح مساجد والإشراف عليها وتنظيم شؤونها من تبرعاتهم الخاصة، أكثر من اعتمادهم على المساعدات التي تأتي من الحكومة الاسبانية أو من الخارج.

وإن كنا نسجل في الفترة الأخيرة تأثير الأزمة الاقتصادية على هذا النفس المغربي، وهو ما أثر تبعا لذلك على مردودية المساجد والأنشطة التي تنظم بها. إلا أن المسلم المغربي لديه دائما أولوية لدينه أكثر من أي شيء آخر في حياته، وقد يضحي رغم الأزمة من أجل أن يستمر المسجد مفتوحا ليؤدي دوره في حياته وحياة أسرته وكذلك بالنسبة لتعليم الأبناء اللغة العربية والتربية الإسلامية في سبيل الحفاظ على الهوية الإسلامية لأبناء المغاربة.

○ بأية صيغة يتم التعليم الديني للمغاربة ؟

● نفتح ما يسمى بالمدارس التكميلية في نهاية الأسبوع يومي السبت والأحد، لأن معظم أبناء الجالية يدرسون في المدارس الحكومية الاسبانية داخل الأسبوع. وهو ما يتعذر معه تعليمهم أمور دينهم بالجمعيات والمراكز الإسلامية. لذلك ففي نهاية الأسبوع يكون الإقبال كبيرا، لدرجة أن مقرات بعض الجمعيات لا تستطيع استيعاب الأعداد الوافدة من أبناء الجالية الذين يقبلون على تعليم اللغة العربية وحفظ القرآن ودروس التربية الإسلامية. وإزاء هذا الوضع فإنها اضطرت إلى فسح المجال أيضا في الفترة المسائية ضمن أنشطتها من أجل استيعاب كل المقبلين عليها، وهذا شيء يبشر بأن المغاربة يقبلون على دينهم ويجعلونه في الدرجة الأولى من أولويات حياتهم.

○ كيف يمكن ترجمة هذا الإقبال بمؤشرات رقمية ؟

● المغاربة يشكلون أكبر جالية مسلمة باسبانيا أكثر من 800 ألف أي ما يعادل 80 %، ويبلغ عدد المساجد والجمعيات والمراكز الإسلامية ودور العبادة المسجلة رسميا في وزارة العدل باسبانيا 1032 مسجدا، بالإضافة إلى أن هناك دورا أخرى غير مسجلة رسميا، ونسعى أن تكون لها الشرعية القانونية على التراب الاسباني. كما أن هناك حوالي 80 إلى 90 بالمائة من المساجد يشرف عليها مغاربة ويمولونها تمويلا ذاتيا، وهذا يدل كما سبق على أن المغاربة حريصون على حياتهم الدينية في المهجر أكثر من بلدهم الأصلي.

○ هذا الوضع الذي تحكون عنه، ينسحب أيضا على سبتة ومليلية ؟

● هذا موضوع ليس سهلا الحديث عنه، لأن المساجد الموجودة في سبتة ومليلية، هي تحت إشراف نظارة الناظور والفنيدق التابعتين لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، سواء من ناحية تعيين الأئمة أو من حيث صرف رواتبهم، ولكن من ناحية الإشراف الإداري فالمدينتين تابعتين لاسبانيا، إذ إن الجمعيات الدينية مثلا يتم تسجيلها في سجل الجمعيات الدينية لمدريد. ومع هذه الازدواجية الموجودة في تدبير الشأن الديني بين الجهتين، تكون هناك بعض المشاكل تطفو على السطح لكن سرعان ما تخمد.

○ 11 ما هو المطلوب في نظركم لدفع وثيرة تدبير الشأن الديني للجالية المغربية بشكل أفضل ؟

● أؤكد على أمر واحد، هي أن قضية تدبير الشأن الديني في إسبانيا يجب أن تعطى لها أولوية قصوى وخاصة في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها الجالية المغربية، حيث كما قلت سابقا الأزمة أثرت على تدبير الكثير من المؤسسات الدينية. ونحن نريد لهذا الملف أن يطرح بشكل قوي مع السلطات الاسبانية.

بين المغرب واسبانيا اتفاقيات على مستوى عال، إلا أن ملف الشأن الديني "مهملا"، ولا تعطى له الأهمية المطلوبة. ونحن نطالب بأن يكون لهذا الملف حقه بحجم الملفات الأخرى فهو لا ينقص أهمية عنها. نحن نحترم سيادة كل دولة، ولكن يجب أن يتمّ التعاون في هذا الملف، مثله مثل باقي الملفات التي تبرم فيها اتفاقيات من أجل التعاون بين البلدين. فهناك مثلا ملف القاصرين وهو ملف باعتقادي يجب إعطاؤه الاهتمام الكافي، فاسبانيا تشهد في الفترة الأخيرة هجرة مكثفة للقاصرين المغاربة بطرق غير شرعية، وهم يكونون عرضة لاستغلالهم في الإجرام ولمسح هويتهم...

تم التوصل إلى توقيع اتفاقية تعاون بين اسبانيا واللجنة الإسلامية سنة 1992م، وصادق مجلس النواب عليها، وبذلك أصبح الإسلام ديناً رسمياً معترف به من طرف الدولة الإسبانية

◄◄ الاتفاقية فريدة من نوعها في كل أوروبا، إذ من خلالها سيتمتع المسلمون بحقوق تنظم شؤونهم الدينية...لكن اعترضها عقبات حالت دون تنفيذ بنودها على أرض الواقع

◄◄ بدأنا تنفيذ بند تدريس الدين الإسلامي في المدارس الحكومية الاسبانية، حيث تمّ اعتماد ما يقارب 45 مدرسا

◄◄ دخلت حيز التنفيذ سنة 2009، مسألة الإشراف الديني داخل السجون، وتم تعيين 11 إماما لهذه المهمة

◄◄ معظم المساجد في اسبانيا يكون بها ترجمة خطبة الجمعة إما ترجمة فورية أو إعداد ملخص مترجم بالاسبانية لغير الناطقين بالعربية

◄◄ نفتح ما يسمى بالمدارس التكميلية في نهاية الأسبوع يومي السبت والأحد، لتعليم اللغة العربية وحفظ القرآن ودروس التربية الإسلامية

◄◄ عدد المساجد المسجلة رسمياً في وزارة العدل باسبانيا تصل 1032 مسجداً

◄◄ بين المغرب واسبانيا اتفاقيات على مستوى عال، إلا أن ملف الشأن الديني "مهملا"، ولا تعطى له الأهمية المطلوبة، ونحن نطالب بأن يكون لهذا الملف حقه بحجم الملفات الأخرى

حاورته : عزيزة الزعلي